تقويم (المكتبة البلقينية) الصادرة عن أروقة للدراسات والنشر سنة ١٤٣٦هـ

الحلقة الثانية

حول تحقيق كتاب «ترجمة شيخ الإسلام قاضي القضاة جلال الدين البلقيني»

كتبه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

المجلد الثاني من (المكتبة البلقينية):

«ترجمة شيخ الإسلام قاضي القضاة جلال الدين البلقيني» تصنيف أخيه الإمام الفقيه العلامة علم الدين صالح بن عمر البلقيني (٧٩١-٨٦٨هـ)، اعتنى بتحقيقها سليم محمد عامر، في (٤٢٤) صفحة.

وأشار المشرف العام على مشروع المكتبة البلقينية في أوائل (المجلد الأول) منها (ص٨) إلى هذه الترجمة، وقال عنها:

«حقق هذه الترجمة الأستاذان سليم محمد عامر، وعبدالجبار زهير شاكر»!!

اعتمد المحقق[١] -كسابقه- على نسخة واحدة؛ قال عنها (ص٩):

«مكتوبة في أغلبها بخط واضح مقروء، إلا أنها اشتملت على بعض الكلمات الغامضة والمطموسة -أحيانًا-، وعلى بعض التحريفات والتصحيفات التي اجتهدنا في تصويبها، واستدراك بعض النقص الذي وقع فيها».

---

(١) لا المحقِّقان، والعجلة -أو غيرها- وصَلت إلى إضافة اسم محقِّق لا وجود له على طرة الكتاب!

قال أبو عبيدة: أما الطمس فهو من المصوَّرة التي اعتمدها، وكنتُ قد صوَّرتُ نسخة عنها من معهد المخطوطات في القاهرة، ولم أقنع بها، حتى يسر الله -عز وجل- لي تصويرها بواسطة بعض إخواننا الجزائريين من مكتبة الإسكوريال(١) نفسها، فوجدتُ الطمس غير موجود فيها، والحمد لله.

وبناءً عليه، وقعت بياضات(٢) في المطبوع، وهي واضحة في المخطوط المعتمد في التحقيق؛ مثل:

١. (ص٣٤٣) (س١٣) الكلمة قبل الأخيرة في عجز البيت: (منجي القلوب [من الأوصاب] السقمِ).

٢. (ص٣٤٣) (س١٤) عجز البيت: (من نورها [والدجى محلولك الظُّلَمِ]).

٣. البيت الذي بعده في العجز -أيضًا-: (إذا تبدَّت بثَغرِ [المدح من فمِ]).

٤. البيت الذي بعده في العجز: (خريدةٌ رِيمةٌ صيَّاد [ةٌ بالريم]).

٥. البيت الذي يليه: (أوصافها فهي ذو حُسْنٍ [وذو كَرَمِ]).

٦. البيت الذي يليه: (فصيَّرتُهُم لها من [جملة الخدم]).

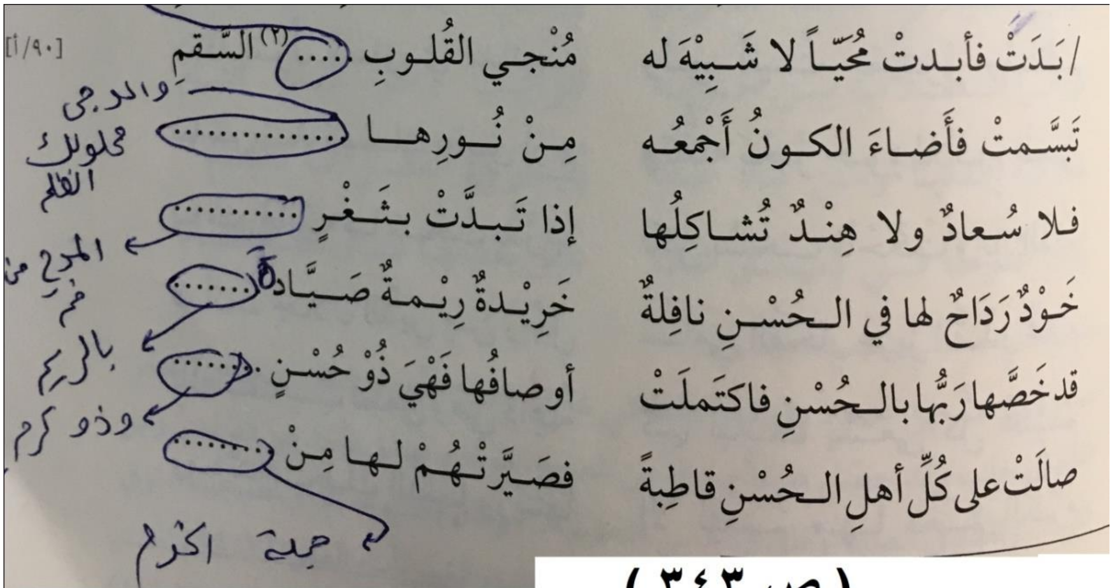
قال المحقق في (هامش٢) من الصفحة المذكورة: «أمكنة النقاط في هذا البيت والأبيات الخمسة التالية مطموسة بشدَّة»! **قلت:** هي في الأصل واضحة تمام الوضوح.

وهذه صورة ما في المطبوع:

---

(٢) وقع هذا قديمًا قبل ما يزيد على عشر سنوات، وأما الآن فمخطوطات المكتبة جميعها متاحة وملوَّنة، والحمد لله وحده.

(٣) محلها في الأمثلة بين معقوفتين.


[أ/٩٠]

/بَدَتْ فأبدتْ مُحيّاً لا شَبيْهَ له — مُنْجي القُلوبِ (....)(٢) السَّقم

تَبَسَّمتْ فأَضاءَ الكونُ أَجْمَعُه — مِنْ نُورِها (........)

فلا سُعادٌ ولا هِنْدٌ تُشاكِلُها — إذا تَبدَّتْ بثَغْرٍ (........)

خَودٌ رَدَاحٌ لها في الحُسْنِ نافِلةٌ — خَرِيْدةٌ رِيْمةٌ صَيَّادةٌ (....)

قدخَصَّها رَبُّها بالحُسْنِ فاكتَملَتْ — أوصافُها فهْيَ ذُو حُسْنٍ (.....)

صالَتْ على كُلِّ أهلِ الحُسْنِ قاطِبةً — فصَيَّرتْهُمْ لها مِنْ (.....)

والدجى

مملوك القلم

بالكرم

وذو كرم

(ص ٣٤٣)

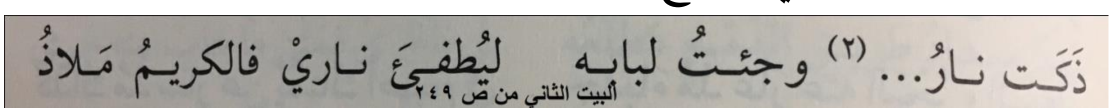
٧. وكذا في (ص٢٤٩) (س٤) في صدر البيت :

(ذَكَتْ نارُ [أقلامي][1] وجئتُ لبابه).

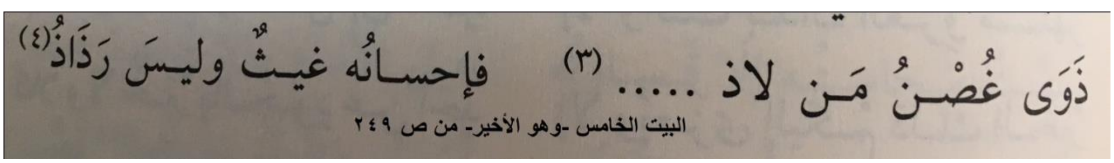
٨. وفي الصفحة نفسها آخر بيت فيها:

(ذَوَى غُصن من لاذ [بالجلال مُجَلَّلٌ]).

وهذه صورتها في المطبوع:


ذَكَت نارُ... (٢) وجئتُ لبابه   لِيُطفِئَ ناريْ فالكريمُ مَلاذُ

البيت الثاني من ص ٢٤٩


ذَوَى غُصْنُ مَن لاذ ..... (٣)   فإحسانُه غيثٌ وليسَ رَذاذُ(٤)

البيت الخامس -وهو الأخير- من ص ٢٤٩

وليس هذا هو العيب في هذه النشرة! وإنما صحبه خلل منهجي في التحقيق، وذلك في التعامل مع النقص الموجود في الأصل المعتمد عنده!

(١) أما هذه فتركها بياضًا؛ لأنه لم يحسن قراءتها، وأما الموطن الثاني؛ فقال في هامش (٤) من (ص٢٤٩): «هنا كلمتان مطموستان في الأصل»!

ففيه في مَوطنين نقص كبير لم ينبِّه عليه المحقّق لا في مقدمته للتحقيق، ولا في التعليق عليه، وهذا البيان مع البرهان:

الأول: (ص٩٠) في السطر الأخير:

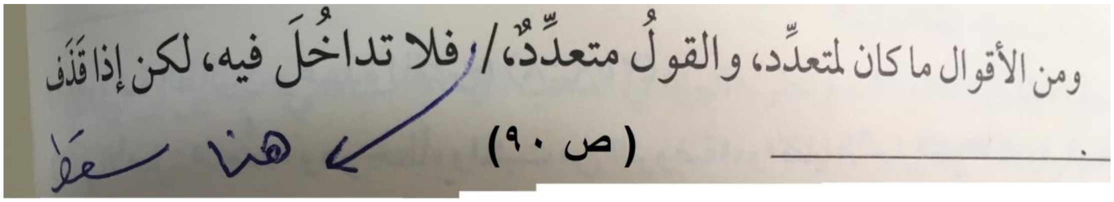
«ومن الأقوال ما كان لمتعدد، والقول متعدد/ فلا تداخل فيه».

وبين (متعدد) و(فلا تداخل فيه) سقط بمقدار لوحة، إذ (الورقة ١٦/أ) تنتهي بقوله: «ما كان لمتعدد، والقول»، وفي أسفل الورقة على نظام التعقيبة: «متعدد»، وفي أول (الورقة ١٦/ب): «فلا تداخل»، وحقها أن تبتدئ بكلمة «متعدد»، ولا أدري لماذا دلَّس المحقق هذا النقص، ولم يُبْده!! ولم يذكره عند توصيفه للمخطوط، وهذه مصوَّرته من الأصل الخطي:

انه يحمل وجهان وهذا يخالف التمييز فانه عند الاطلاق يحمل على الاستئناف
كما تقدم وكانهم لحظوا جانب التعليقات فالايمان وان كان الايلا بالله تعالى
كان كاليمين بالله تعالى وقد تقدم وقال [illegible] في الروضة في باب الايلا
اذا قال والله لا اجامعتك ثم اعاد ذلك مرتين فاكثر نظر ان اطلق او نوى
او قيل [illegible] واحدة [illegible] وسنة فان قال اردت بالثاني تاكيد الاول قبل
وكانت اليمين واحدة سوا اتحد المجلس ام تعدد وطال الفصل ام لا وعن وجه
ضعيف اذا طال الفصل لا يقبل ويكون يمينا اخرى ويجري هذا الخلاف
فيما لو كرر تعليق الطلاق بصفة والصحيح قبول التاكيد ايضا ولو قال اردت
الاستئناف فهما يمينان وان اطلق فهل يحمل على التاكيد ام الاستئناف وجهان
قال المتولي ان اتحد المجلس فالاظهر الحمل على التاكيد وان تعدد فعلى الاستئناف
لبعد التاكيد مع اختلاف المجلس هذا كلامه في الروضة في كتاب الايمان
فرع قال ابن [illegible] اذا قال والله لا دخلت الدار والله لا دخلت الدار
ونوى التاكيد فهو يمين وان نوى بالثاني يمينا اخرى او اطلق فهل يلزمه بالحنث
كفارة ام كفارتان وجهان [illegible] للاصح كفارة والله اعلم وان قال
والله لا دخلت الدار لا دخلت الدار فان نوى التاكيد فيمين واحدة وكذا ان
اطلق او نوى الاستئناف على الاصح اذا تقرر ذلك [illegible] باب
الايلا عند ارادة الاستئناف فهما يمينان [illegible] في الحلف بالطلاق ام بالله تعالى
ان كان الاول [illegible] او الثاني فممنوع [illegible] انت علي حرام مكررا فان نوى به
الطلاق فكالطلاق المنجز وان نوى الظهار فكالظهار المنجز وان اطلق لزمت
كفارة لكن [illegible] التعدد عند ارادة الاستئناف وليس [illegible] على
الحلف باليمين [illegible] عند الاطلاق قولان [illegible] في الروضة من غير ترجيح
ولا ترجيح الاتحاد كاليمين وان قال لاربع زوجات انتن علي حرام [illegible]
[illegible] الاكتفاء [illegible] كفارة واحدة وقيل تتعدد بتعدد الاشخاص
وقيل تتعدد بتعدد الصيغتين للزوجات كفارة وللاماء اخرى [illegible]
هذه الامور كلها في موضع واحد لارتباطها ومن الاقوال [illegible] التعدد [illegible]

معدد

فلانه اخطر فيه لكن اذا قذف جماعة بكلمة واحدة [illegible] جماعة التعدد
وصحح فيه الاتحاد لفظا لكن التعدد معنى [illegible] التعدد والقديم الاتحاد ولو
قذف زوجته واجنبية بكلمة واحدة [illegible] القولان [illegible] بالتعدد
لاختلافهما في الحكم فان حد الزوجة يسقط باللعان وحد الاجنبي ليس كذلك
[illegible] قذف زوجته بزنا واحد مرتين فعليه حد واحد
فان قذفها بزنيتين [illegible] الاتحاد والعدم الاخر
التعدد فان قلنا بالاتحاد [illegible]
[illegible] لتبيين كذبه بالحد الاول وان قلنا بالتعدد تعدد [illegible]
بالاتحاد [illegible] لعان واحد [illegible] لعان واحد
لانه يمين واذا كان اللعان لواحد [illegible]
[illegible] المعنى [illegible]
لم يلزمه الا واحد فان اختلفا لزم الاكثر [illegible]
اضافها الى شيئين [illegible]
التداخل والتعدد [illegible]
والاتحاد [illegible] كتب الفقه [illegible]
واحد [illegible]
[illegible] الى القسم [illegible] التداخل [illegible]
[illegible] عند [illegible] التداخل [illegible] الاول
[illegible] الاكثر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
لا [illegible] واذا [illegible] الى القسم
الاول [illegible]


ومن الأقوال ما كان لمتعدِّد، والقولُ متعدِّدٌ،/ فلا تداخُلَ فيه، لكن إذا قَذَف

(ص ٩٠)

أدخل المحقِّق (متعدد) في متن الكتاب، ولم يُشِر إلى أن ما بعدها ناقص من النسخة التي اعتمدها

الثاني: (ص٢١٠) قوله (س٥) تحت عنوان (أسئلة حديثية) : «هذا السجود ما حكمه/فأصبحنا ثاني شهر شوال وهو طيب...» وذكر (وفاة المترجَم)!

ووضع على (فأصبحنا) رقم (١)، وأثبت في الحاشية: «بعده في الأصل كلمة لم نتمكن من قراءتها على وجهها الصحيح».

وقوله: «على وجهها الصحيح» لغو لا فائدة فيه! وتناسى المحقِّق السَّقط الذي في الكتاب، فالمسألة الحديثية التي ابتدأ بها لم يتم الكلام عليها، وقوله: «فأصبحنا...» إلى آخره خاص في وفاة المترجم عبدالرحمن البلقيني، ويسبقه كلام ساقط من المخطوط، وبينهما سقط أهمله المحقق، ولم يشر إليه، وأشغل القرَّاء بكلمة (بلبيس) التي لم يُحسن قراءتها.

والعجب أن في الأصل المعتمد عنده في آخر (ق٤٩/ب):

«هذا السجود ما حكمه» تحته على نظام التعقيبة: (في الوضوء)، ولم يضعه هذه المرة في (المتن)، وتناساه، لأن وضعه يظهر السقط، وأخل هنا بصنيعه السابق في السقط الأول المنوَّه به قريبًا، والجامع بين الطريقتين: عدم إظهار عيب النسخة، وستر سَوئتها بأي طريقة، وهذه مصوَّرة الورقة التي يظهر السقط جليًا بين لوحتَيها:

الجزم بما ذكرنا من انها معروفة لفظا نكرة معنى وقوله ان الملا والمعارف عليها مجاز يقتضي ان تكون حقيقيتها انها نكرة وهو بعيد فليس كل لفظ ومعنى اذا اطلق عليه اسم باعتبار لفظه يكون مجازا ومن ذلك قوله

فائدة في ورود الاعداد المتداخلة في الكتاب والسنة الاولى

قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وانتم اذلة فاتقوا الله لعلكم تشكرون اذ تقول للمؤمنين الن يكفيكم ان يمدكم ربكم بثلاثة الاف من الملائكة منزلين بلى ان تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة الاف من الملائكة مسومين والثانية قوله تعالى اذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم اني ممدكم بالف من الملائكة مردفين فمجموع الامداد كان بخمسة الثالثة قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع الرابعة قوله تعالى قل ائنكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين وتجعلون له اندادا الى ان قال وقدر فيها اقواتها في اربعة ايام اي لتمام الذي خلق فيها الارض الى ان قال فقضاهن سبع سموات في يومين فالجملة ستة لقوله في اية اخرى ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام الخامسة قوله صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح في جماعة فكانما قام الليل كله اي مع صلاة العشاء في جماعة السادسة قوله صلى الله عليه وسلم من شهد الجنازة حتى يصلي عليها فله قيراط ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان يعني قيراط الصلاة وقيراط اخر لانه قيراطان غير قيراط الصلاة السابعة الضيافة ثلاثة ايام والجائزة يوم وليلة هي داخلة في الثلاث الثامنة حديث يعقد الشيطان على قافية احدكم اذا نام ثلاث عقد الحديث وفيه فان استيقظ انحلت عقدة وان ذكر الله وصلى انحلت عقده يعني جميع الاول ومن ذلك قوله فائدة توفي في حجم الى ... يوم الاحد الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة اثنين وعشرين وثمانمائة الوالد رضي الله عنه من بعض املاءة الشيخ العراقي لما قرى حديث الشفاعة وسجود النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا السجود ما حكمه

من الوضوء

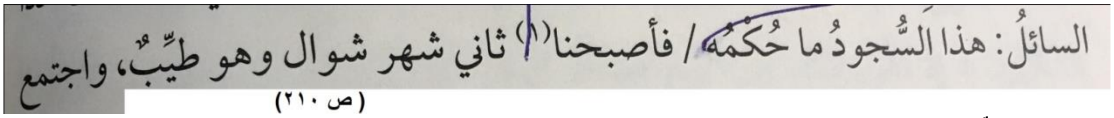
فاصبحنا بلبيس ثاني شهر شوال وهو وطنه واجتمع به هناك الشيخ زين الدين العيني والقاضي جلال الدين البلقيني وجماعة كثيرون من الاعيان وغيرهم وهو جالس معهم ثم سرنا معه فدخلنا القاهرة ليلا ولعوم طول الطريق تحادثنا وبما سقطنا ثم وصل الى الجامع الحاكمي فنزل من المحفة ومشى من الجامع الى بيته متوكئا على ولده ودخل بيته طيبا واخذ طيب الكلي اثار الضعف باقية ولم يزل كذلك الى يوم الاحد ثاني النهار انكر سطر به عظيم ثم اتى زمنا بعد ما طوبه ودخل الله المنزل الذي ما ظهر للجيوش المنصورة وغيره اخر النهار وسلم عليهم وعرف الداخلين المعنم حصلت له نوبة اخرى من الليل ولم تزل تتزايد عليه النوبة الى ليلة الخميس المسفر عن حادي عشر شهر شوال سنة اربع وعشرين وثمانمائة

توفي فيها رضي الله عنه بعظم مصابه ووقع النوح في اقطار البلد لم يجتمع يجد يوم الخميس وصلي عليه بجامع الحاكم وتقدم في الصلاة عليه الشيخ شمس الدين البوصيري الحنفي رحمه الله وكان مشهدا عظيما لم تر عيني مثله الا ان يكون مشهد والده رضي الله عنهما ودفن عند والده وروييت له منامات حسنات دالة على انه في غرف الجنان قدس الله روحه ونور ضريحه

ذكر ما انشد فيه وجنازته هذا ما لا يمكن حصره ولكن نذكر نبذة من ذلك تنبيها على حزن العجم

حرف الهمزة فلا شاعر وقيد الشيخ جلال الدين ابن خطيب داريا رحمه الله تعالى

هي الحال لها امل واخفا هذا العيان اذا لم يلف ابنا
ما كل من جاول العليا ادركها فللحدود لها منع واعطاء
يا رب مجتهد اعياه مطلبه ورب مقتصد وافته اهواء
عناية الله امر لا يعلله عقل ولا يتعاطاه الالباء
هو التقي من تولاه واشرع عليه من الرحمن الاء
لابن سيد حزو فالعلم واعرفه الفقه عن صالح الاعمال اسما


السائلُ: هذا السُّجودُ ما حُكمُه/ فأصبحنا(١) ثاني شهر شوال وهو طيِّبٌ، واجتمع

(ص ٢١٠)

لم يُدخل المحقّق (في الوضوء) في متن الكتاب، ولم يُشِر إلى أن ما بعدها ناقص من النسخة التي اعتمدها

*** إهماله بعض الحواشي على النسخة الخطية:**

ومن الجدير بالذكر أن المحقق أهمل الحاشية التي في الورقة السابقة، لأنه لم يحسن قراءتها؛ وهي:

«كذا ذكره الشيخ تاج الدين السبكي في «قواعده»: مسألة صلاة الصبح في جماعة وما بعدها».

وبهذه المناسبة أشير إلى اضطرابه في التعامل مع الحواشي التي على المخطوط؛ فهو يهملها مرات ولا يشير إليها، وبعضها مهم جدًّا، وفيها ومضات في تأريخ بعض المسائل؛ كقول ابن قمر (الناسخ) في التعليق على كراسة «الجمع المستفاد في التعدد والاتحاد» للجلال البلقيني (ق١٦/ب): «هذا كتاب مصنَّف له بالتداخل والتعدد، وقد ذكر فصل التداخل الزركشي في «الخادم»، وطالعه، ورتَّبه أحسن ترتيب».

وهذه الحاشية مهمة جدًّا، تفيدنا أشياء؛ هي:

أولًا: ما ذكره علم الدين صالح في «الترجمة» عند سرد المؤلفات «المستفاد في ضابط التعدد والاتحاد»، وقال عنه: «جزء لطيف»، هو المدرج في «الترجمة»، ولم يشر إلى ذلك المحقق، ولو أنه تأمل هذه الحاشية لفعل! ووقع قصور في هذا اللون -على أهميته- سيأتي الكلام عنه وعن أسبابه!

ثانيًا: إن للجلال قَصَب السبق في هذا النوع من التأليف.

ثالثًا: أخذ الزركشي في «الخادم» كلام الجلال، وفي الغالب -فيما عهدته من صنيعه- لا يشير إلى هذا، وقد لامه على ذلك بعض العلماء قديمًا وحديثًا، ووضحتُه

فيما أهمله فيما نقله عن السراج عند ترجمتي له في كتابي «طبقات تلاميذ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (ترجمة رقم ٤٤).

ومن الحواشي التي أسقطها المحقِّق قول الناسخ عند (ذكر تصانيفه الحسنة) (ص٣١) عند ذكر «مبهمات البخاري» قال صالح: «لم يسبقه إليه أحد»، أثبت الناسخ في الحاشية: «ح: أي في الحسن والكثرة، قال شيخنا شيخ الإسلام ابن حجر: حصَّل من ذلك –أي: من المبهمات– شيئًا كثيرًا، وذكر فيه فصلًا يختص بما استفاده من مطالعته زائدًا».

ولم يذكر كثيرًا من العناوين المثبتة في الحواشي؛ مثل:

(ص٤٢): (ذكر موعظته للنواب في القضاء) وهي في حاشية (ق٥/ب).

(ص١٠١): (قاعدة في الشروط المعتبرة) (ق١٨/ب).

(ص١٠١): (إذا ولى القضاء غير أهل بالشوكة) (ق١٩/ب).

(ص١٠٢): (مسألة: إذا آجر أرضًا يظنها له، فبان أنها وقف عليه) (ق١٩/أ).

بينما ذكر بعض الحواشي؛ كما تراه في (ص٦٧ هامش٢) و(ص٨١ هامش ٨) و(ص١٠٧ هامش١) و(ص١٩٦ هامش ٣).

بل ذكر بعض العناوين؛ مثل:

(ص١٠٩): (مسألة كون أسنان الشخص قطعة واحدة)، ووضعه بين معقوفتين، وأثبت في الحاشية (٣): «ما بين المعقوفتين وقع على هامش الأصل بخط مغاير».

وهكذا وقع في:

(ص١١١) (مسألة ذكرها الغزالي وغلَّطه فيها ابن الرفعة ومن بعده، والصواب مع الغزالي).

و(ص١١٩) (مسألة تعارض البيِّنتين).

ثم أخذ يثبت العناوين، ويضعها بين المعقوفتين، دون أن يكتب شيئًا في الحاشية؛ مثل:

(ص١٢٢): (مسألة ادعاء الملك والوقت).

وهكذا صنع:

(ص١٢٤): (مسألة تفسير المهمل).

ثم رجع فأهمل العناوين المثبتة في الحواشي؛ مثل:

(ص١٥٨): (عدم وجوب صرف الجامكية على مقررها) (ق٣٤/أ).

(ص١٦٠): (مسألة الدين بمعاملة ونودي بتغيُّرها) (ق٣٥/ب).

ثم رجع:

(ص١٦٤) فأثبت (الكلام على كسوة الكعبة بالحرير)، ولم يشر في الحاشية، واكتفى بوضعها بين معقوفتين.

وأسقط عدة حواشي بعدها؛ مثل:

(ص١٩٧) (س٨) فوق كلمة (سلفع) في بيت الشعر في الحاشية: «هو الشجاع».

ولا تفسير لهذا إلا أنه يثبت ما أحسن قراءته، **ويحذف ما لم يحسن ذلك**، والأصل أن يتخذ منهجًا واحدًا في الإثبات، ويشير في الحاشية إلى ما لم يظهر معه!

ومن الخلل المنهجي في تحقيق هذا الكتاب:

التعامل مع ما ضرب عليه الناسخ؛ فتارة يثبته ويعتمده، وتارة لا يعتمده.

ففي (ص١٠٨) فرعان:

«إذا ادعت امرأة أنها زوجة فلان.... ولم يصحح الإمام منهما شيئًا، وقياس نظائرها: أنه لا يجوز لها أن تنكح»، ثم تبيَّن للناسخ أن قوله: (أنه لا يجوز لها أن تنكح)

للفرع الثاني الآتي، فضرب عليه، وأثبت في الحاشية: «الوجوب»، ووضع على إثرها (صح).

ثم ذكر الفرع الثاني: «إذا قالت المرأة: أصابني زوجي قبل أن...»، وختمها بقوله: «وقياس نظائرها: أنه لا يجوز لها أن تنكح»، فأثبت المحقق المضروب عليه في المسألة الأولى، وأهمل كلمة (الوجوب) المصححة، واعتمد الضرب!

وحذف المضروب عليه في الأصل (ق٣٩/أ): «بسوق يومها ولو قومت»، وأثبتها الناسخ بسبب انتقال نظره إلى السطر الذي قبله، وهي عنده (ص١٦٣) (س٢) بعد (الكلمة الخامسة)، فحذفها المحقق وأحسن في ذلك، لأنها تقدمت (س١١) الكلمة (الخامسة) إلى (الثامنة).

وكان حقها الإثبات على منهجه الأول! إلا أن الكلام هنا لا يستقيم مع الإثبات! ويستقيم في الحالة الأولى، فأثبت في الأول دون الثاني! من غير تدقيق!

*** السقط في الطبعة:**

من الملاحظات على هذه النشرة : وجود السقط فيها، سواء كان على الناسخ، ولم ينتبه له المحقق في بعض المواطن، أو على المحقق، وهو مثبت في الأصل، ووضعتُ السقط بين معقوفتين:

١. (ص٢٤س١٩): (وما منهم إلا [من] لو شئنا).

٢. (ص٣٢ س١٣): (ومئة بيت من [بحر] الرجز).

٣. (ص٣٨ س٩): (لم تر [بمصر] عيني مثله).

وأثبت المحقق كلمة (بمصر) في غير مكانها، ولم يتفطن لوضع علامة فوق (تر)! ومثله ما سيأتي برقم (٦).

٤. (ص٥٥ س١٨) عجز البيت (يا إمامًا [قد] أعظم الله...).

٥. (ص٦٠ س الأخير): (في [ترك] النصب).

٦. (٦٤ س١١): (فوقع لنا بدلًا [له] عاليًا).

٧. (ص٧٢ س٥) سقط بعد آخر المثبت :

«ورواه ابن حبان في «صحيحه» عن محمد بن أحمد بن أبي عون عن علي بن حُجر».

وسقط هذا على ناسخ الأصل، ونقله المؤلف صالح من «الأربعين» التي خرجها رضوان العقبي للجلال البلقيني؛ إذ ما قبله وما بعده يوافق ما فيه حرفًا بحرف، ولابن حبان ذكر فيه بدلالة قول المصنف آخر التخريج: «... وعلى طريق الترمذي وابن حبان بدرجتين»، ولم يسبق لابن حبان ذكر فيه!

٨. (ص٧٥ س١٢) بعد قوله (ويدخل في هذا القسم):

«قاعدة ذكرها الإمام الرافعي -رحمه الله-، وهي: (ما أوجب أعظم الأثرين بخصوصه لا يوجب أهونهما بعمومه...) إلى آخره، كذا عبر عنها بذلك، وعبَّر المؤلف عنها بقوله:...».

ثم وجدتُ المحقق قد أثبت ذلك في غير محله من الصفحة نفسها، وتحرفت عنده كلمة (الأثرين) إلى (الأمرين)!

٩. (ص٩٧ س٣): (على قدر حصتهما [ولا موزع على الرؤوس قطعًا، وكذلك ثمن ماء طهارته تجب عليهما موزعًا على نسبة حصتهما]).

١٠. (ص١٢٩) في آخر السطر: «جريان هذا الخلاف [وكذلك لا فرق بين أن يكون ماله في يده أو في يد غيره، فيدفعه إليه في جريان هذا الخلاف]».

١١. (ص١٣٨ س٣): (للرجوع [لو] غرم).

١٢. (ص١٤٣ السطر الأخير): ([إذا] طولب الذمي).

١٣. (ص١٧٤ بعد السطر السابع): «[انتهى الكلام على مسائل الفقه، ونشرع في مسائل نحوية وأصولية وغير ذلك مما يتعلق بالترجمة]».

* **التحريف والتصحيف**:

التحريف والتصحيف من أكبر عيوب هذه الطبعة، فهما فيها كثير، **وأذكر (أربعين) مثالًا عليه، وأقتصر عليها دون ما سواها:**

١. (ص٢٣ س٧): «وجعل من (استن)»، وصواب (استن): (ائتسى).

٢. (ص٢٣ س٨): «ورغب سبحانه وتعالى في (ذاك)»، وصواب (ذاك): (ذلك).

٣. (ص٢٤ س٢): (والنشأة)، صوابه: (والنشأ).

٤. (ص٢٤ س٤): (العلم الغزير)، صوابه: (العلم العزيز).

٥. (ص٢٤ س١٩): :«جبر قلوبهم (نحو) الائتلاف»، وصواب (نحو): (بحسن).

٦. (ص٢٦ س١): «وصلى [به] بالمسلمين، وقد استكمل (من) التمييز»، صوابه: (سنّ التمييز)، وسقط ما بين المعقوفتين من المطبوع.

٧. (ص٢٦ س٥): (جملها)، صوابه: (جملتها).

٨. (ص٢٦ س٦): (إنني)، صوابه: (وإنني).

٩. (ص٢٦ س١٢): (بعيد)، صوابه: (فعند).

١٠. (ص٣١ س٨): (بجزء واحد)، صوابه: (جزء واحد).

١١. (ص٣١ س٩): (ذكر لفظ الدرر)، صواب (لفظ): (لقط).

١٢. (ص٣٣ س٣): (المعظمة)، صوابه: (المعلمة).

١٣. (ص٣٦ س٦): (الروضة الأربعينية)، صواب الكلمة الثانية: (الأَريضة).

١٤. (ص٥٥ س٦): (ويعاد)، صوابه: (ويعاد)، وأثبت الناسخ كسرة تحت الباء الموحدة.

١٥. (ص٥٩ س٥): (البداية)، صوابه: (البدائة).

١٦. (ص٦٠ س١٠): (يُفضي منه)، صوابه: (يُقْضَى منه).
١٧. (ص٦٣ س٢): (وعلمناه)، صوابه: (وعلقناه).
١٨. (ص٦٦ س٧): (البغدادي)، صوابه: (البغداديان).
١٩. (ص٦٧ س٩): (عبدالله)، صوابه: (هبة الله).
٢٠. (ص٦٩ س٩): (ابن طبرزد وأنا هبة الله)، وصوابه حذف (الواو)، فـ (هبة الله) شيخ ابن طبرزد.
٢١. (ص٧٩ س٨): (بدنة)، صوابه: (فدية).
٢٢. (ص٧٩ س١١): (ستة)، صوابه: (ومنه).
٢٣. (ص٩٠ س١٠): (وليس عدة الحاجة)، صوابه: (وليس وافيًا بقاعدة الحاجة).
٢٤. (ص٩٠ س١١): (من غير توجيه)، صوابه: (من غير ترجيح).
٢٥. (ص٩٢ س١٠): (لأنها نفسها)، صوابه: (لأنها لا تفنيها).
٢٦. (ص٩٢ س١٢): (ما يتعلق)، صوابه: (مما يتعلق).
٢٧. (ص٩٤ س٩): (قيل)، صوابه: (فهل).
٢٨. (ص٩٥ س١): (متعمدًا، ففي)، صوابه: (عمدًا، ففي).
٢٩. (ص٩٧ س١): (جعلناه متعمدًا)، صوابه: (جعلناه تعمّدًا).
٣٠. (ص٩٦ س٢): (لو زال المكان)، صوابه: (لو أزال البكارة)، والكلام لا يستقيم إلا بهذا.
٣١. (ص٩٦ س١٥): (أنه يتخذ)، صوابه: (أنه يتحد).
٣٢. (ص٩٧ س٣): (تجب على السيد نفقته، على قدر حصتهما)، وصواب (السيد): (السيدين) بالتثنية، والسياق يدل عليه.
٣٣. (ص٩٨ س٣): (وتُحرَّرُ الطريقان)، (وتُحرَّرُ) كذا ضبط في المطبوع، ولا معنى له، وصوابه: (ويجري).

٣٤. (ص١٠٠ س٨): (أحضره)، صوابه: (حفره).
٣٥. (ص١٠٠ س١٣): (مال الثاني)، صوابه: (مال الجاني).
٣٦. (ص١٠١ س٣): (الصغير)، صوابه: (الفقير).
٣٧. (١٠٢ س٥): (ما يلغى)، صوابه: (ما يكفي).
٣٨. (ص١٠٢ س٨): (فيه فعلى)، صوابه: (فينبغي).
٣٩. (ص١١٠ س٦): (الدية الحاصلة)، صوابه: (الدية الكاملة).
٤٠. (ص١١٣ س١١): (يكون بأفعالها)، صوابه: (تابعًا لها).

هذه بعض التحريفات والتصحيفات في دون الثلث الأول من الكتاب!

وسأعالج **بعض الأمثلة** التي فات التمثيل عليها فيما سبق في **بيان خلل خطير في تحقيق هذا الكتاب**؛ وهو:

*** التصرف في النص والجرأة على تغيير ما فيه دون التنبيه، أو تخطئة ما فيه، والتخطئة قائمة على تحريف أو تصحيف وقع على الناسخ الذي نقله من الأصل الخطي، فاعتمده المحقق متوَهِّمًا أنه هكذا في الأصل الخطي، ولذا ترى بعض التصويبات المثبتة في الحواشي متطابقة مع ما في الأصل.**

وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١. (ص٢٣ س٥): (ذي الجلال وذي الإكرام)، والذي في النص: (ذي الجلال والإكرام).
٢. (ص٣١ س٤): (ثم ألقى)، و(ثم) من كيس المحقق، ولا داعي لها.
٣. (ص٣٨) س١٠): (بدمشق المحروسة)، وفي الأصل: (المحروس)، وعلق في الحاشية (٦): «في الأصل: «المحروس» وهو خطأ ظاهر».

قلت: ليس بظاهر، وهو مستعمل؛ كما تراه -مثلًا- في «البداية والنهاية» (١٨/٤٤٦- ط هجر)، والتذكير يذهب به مذهب الصقع، والتأنيث على أنها ناحية،

أفاده ابن التسْتري الكاتب (ت٣٦١هـ) (ص٨٥)، وقبله ابن الأنباري (ص٤٧٠) والفراء (ص١٠٥) جميعهم في «المذكر والمؤنث»، وسكت عن مثلها، كما في (ص٤٠ س٣): (بجامع قلعة الجبل المحروس).

٤. (ص٣٩ س٨ - ٩): (... وهو ابن عمر الذي [هو] أنوار سراجه وضوئه)، وكتب في (الحاشية ٦): «في الأصل: «ضوئه» دون واو العطف قبله، وما بين المعقوفتين زيادة ليست في الأصل».

قلت: لا داعي له، والذي في الأصل: «الذي أنوار سراجه ضوئية»، والياء واضحة في رسم الكلمة في الأصل.

٥. (ص٥٩ س١٠) في عجز البيت: (جلال المعالي والمعاني) وغيَّر في الأصل، ولم ينبه عليه، ففيه: (المعاني والمعاني)، وتحتمل الأولى فيه: (المعامي).

٦. (ص٥٩ س١١) في عجز البيت: (للفضائل)، وفي الأصل (للفضل)، ولم ينبه عليه.

٧. (ص٦٠ س٤): (عن المثالب والمباني)! صوابها: (المثالث والمثاني)، والسياق لا يستقيم إلا به.

٨. (ص٧١ ص٧): (عن أبي العباس [أحمد] بن أبي طالب الصالحي)، أقحم (أحمد) في المتن، وقال في الحاشية (٢): «ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، ولا بد منه».

قلت: لا يلزم، فكم من راوٍ نسب لأبيه، لو سماه في الحاشية، ولم يغير في المتن لكان أحسن، وهو الجادة في التحقيق.

٩. (ص٧٨ س١٢): (فلا يلزمه للثاني في شيء)، وعلق في الحاشية الثالثة: «كذا في الأصل، ووقع في «الروضة» (٣/ ١٧٢) بلفظ: «فلا يلزمه للثاني شيء» أي: دون (في)».

وهي كذلك في الأصل الخطي (ق١٩/ب س٦ كلمة ٤ - ٧)، فلا أدري من أين أثبت المحقق الخطأ، ووضعه في الصلب!

١٠. (ص٧٩ س٤ - ٥): (أما الجماع، فإنه يجب بالجماع المفسد بدنة، و[على] الثاني: شاة، [ولو جامع بين التحللين، وقلنا: لا يفسد، لزمه شاة] على الأظهر، والثاني: بدنة، والثالث: لا شيء فيه)، وعلق في الحاشية الأولى: «ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وقد استُدرك من «الروضة» وبه يتضح المعنى».

قال أبو عبيدة: تصرف لا داعي له، وإن أراد التوضيح؛ ففي الحاشية.

وعلق على آخر المنقول في الحاشية الثانية: «في الكلام تقديم كما هو عليه في «الروضة»».

قال أبو عبيدة: تصرفه السابق، أوهمه لمثل هذا التعليق الذي لا معنى له؛ فالجلال البلقيني لا ينقل عن «الروضة» أصلًا، وإنما يصوغ مذهب الشافعية بعبارته، وهذا كلام المصنف بدلًا مما سبق: (أما الجماع، فإنه يجب للجماع المفسد بدنة، وللثاني: شاة على الأظهر،...) إلى آخره، فتصرف المحقق في النص جرأة منه، ولا داعي لها، ولو قرأه دون تحريف لما احتاج إلى المعقوفتين في المرتين !

١١. (ص٩١ س٤): (يجيء القطع)، ولا وجود لكلمة (يجيء)، وما أفصح المحقق من أين جاء بها!

١٢. (ص٩٩): (ثم: لو وضع زيد...)، وعلق في الحاشية الخامسة: «في الأصل: (ثم قالا: وضع...)، وهو خلط في هذا السياق، والتصويب من «الروضة» (٩/ ٣٢٦)».

قال أبو عبيدة: لا أدري أين الخلط! والكلام عند الرافعي (١٠/ ٤٣٢-٤٣٣) أو (١٨/ ٢٧٧- ط جائزة دبي) والنووي (٩/ ٣٢٦)، وهما المرادان بقوله: (قالا).

١٣. (ص١١٢ س٥): (إلى الراهن)، وأثبت في الحاشية الخامسة: «في «الوسيط»: (من)».

قال أبو عبيدة: هي كذلك في الأصل (ق٢١ س٨ الكلمة الثالثة)، فلا أدري من أين جاء المحقق بـ (إلى)!

١٤. (ص١١٣ س١٩): (وكل ذلك (محتمل) -وهو بفتح الميم الناصبة-) وهو تحريف قبيح! صوابه: (محتمَل -وهو بفتح الميم الثانية-).

١٥. (ص١١٤ س١): (تعلقا بعمومه وإن لم يعمل)، وعلق في الحاشية الأولى: «كذا في «الوسيط» (٣/ ٥٠٦)، ووقع في الأصل: (بعمومه فإن لم)، وما في «الوسيط» أصح»!!

قلت: بل هي في «الوسيط»: (وإن) كالأصل، فلا داعي لهذا التسويد.

١٦. أضاف في (١١٤) بين معقوفتين ثلاث مرات من «الوسيط» للغزالي، ولا داعي لها، وإن قدر أنها توضح المعنى، ففي الحواشي سعة، مع أنها ليست كذلك[1].

١٧. أخطأ في مرات عديدة قراءة كلام الغزالي، وما في الأصل يوافق ما في كتابه «الوسيط»؛ مثل:

١-(ص١١٥ س٢١): (وكون الشيء يكون (تحتًا) نازلًا)، وصواب (تحتًا): (بحثًا).

٢-(ص١١٥ س٢١): (أن يجعل (فاعله) غالطًا)، وصواب (فاعله): (قائله).

٣-(ص١١٧ س١٢): (صحيح على (اعتبار))، وصواب (اعتبار): (اختيار) كما في الأصل.

---

(١) لو وضع ما بين المعقوفتين في (ص١١٧ س ٧) في قوله: «لم يُحسن [حمل] كلام الغزالي على ذلك» كما في «الكفاية» (٩/ ٤٦٨) لابن الرفعة؛ لكان له وجه، والموفَّق مَن وفَّقه الله -عز وجل-.

٤-(ص١١٧ س١٣): (وليس)، في الأصل: (فليس).

٥-(ص١١٧ س١٧) أسقط (حيث) بين (الغزالي) و(قال).

٦-(ص١١٨ س١): (جاء مثله)، صوابها: (حاصلة)، ورسم الناسخ (ح) مهملة تحت أول حرف في الكلمة، لئلا يقع مثل هذا التحريف القبيح!

١٨. (ص١٢٠ س١): (ينتفي)، صوابها: (يلتغي).

١٩. (ص١٢٠ س٣): (يبقى بحالة الفرع الأول)، وعلى إثرها مباشرة (س٤): [الفرع الأول]، وفي الحاشية الأولى: «ما بين المعقوفتين ليس في الأصل، وهي زيادة مفيدة على مقتضى قوله الآتي قريبًا: (الفرع الثاني)».

قلت: تقدمت في الأصل بعد (بحالة)! فلا أدري لماذا هذا التكرار وهذا التسويد؟!

٢٠. (ص١٢٠ س٩): (إقامة)، صوابها: (إعادة).

٢١. (ص١٢٣ س٢): (بالقضية)، صوابها: (بالوقفية).

٢٢. (ص١٢٤ س٢): «شريح والروياني»؛ عرَّف بهما في أحد عشر سطرًا، وفي الأصل: «شريح الروياني»؛ صاحب «روضة الحكام وزينة الأحكام»، والكلام فيه (ق٣٠٥ – مرقوم، رسالة في جامعة أم القرى)، وذكر المحقِّق في الحاشية: (هو الإمام شريح ... الروياني)، فلا داعي للتعريف بالثاني؛ وهو صاحب «بحر المذهب»، ولو دقَّق في الأصل الذي بين يديه لما احتاج إلى تسويد ترجمته!

ومثل هذا كثير، ونعود لنؤكد على أن المحقِّق لم يدقق في الأصل الخطي الذي بين يديه، فهذه أمثلة زائدة على ذلك:

٢٣. (ص١٢٦ س١٠): (والوجه الشائع)، وعلق في الحاشية الخامسة بما نصه: «في «نهاية المطلب» (٦/ ٤٤١): (والوجه القطع)».

قال أبو عبيدة: هي في الأصل (ق٢٥ س١٨ الكلمة الأولى): (القطع)، فلا أدري من أين جاء المحقق بـ (الشائع)!

٢٤. (ص١٢٦ س١١): (نبذة)، وسود في الحاشية السادسة ما لا داعي له، لأن الناسخ لا ينقط الحروف، ولا يفرق بين الهاء المربوطة والتاء المربوطة!

٢٥. (ص١٢٧ س٣): (المحجور بالوصي)، وعلق في الحاشية الأولى: «في الأصل: (بالصبي) ولا يصح».

قلت: بل تصح، وهي (المحجور بالصَّبَا) هكذا هي في الأصل!

٢٦. (ص١٣٨ س١٢): «فإذا صدقناه قالوا تجِب الدية»، ولا أدري من أين جاء المحقق بهذا! ففي الأصل: (فإذا صدقناه فالواجب الدية).

٢٧. (ص١٣٩ س٧ - ٨): (فإذا أجلنا معه بعض المال)، ولا أدري من أين جاء المحقق بذلك! وصوابه: (فإذا قلنا به وكان قبض المال).

٢٨. (ص١٤٣ س١٣): (فادعى السقط واتهمه الساعي، فيحلف استحقاقًا)! وصوابه: (فادعى المُسْقِطُ... فيحلف استحبابًا).

ومثل هذا يلحق بالتحريف، إلا أن المحقق –فيما يبدو- كان يعتمد منسوخة، ويرجع للأصول في بعض الأحايين، فلم يصوب جميع أخطاء الناسخ، ولما روجع الكتاب، تبيَّن لمراجعه أن الكلام غير مستقيم، فكان يغير فيه، فخرجت بعض الأخطاء على النحو السابق، ولذا فالأصل عندهم أصبح مع هذا التركيب فرعًا، بل في كثير من الأحايين عدمًا، وهذا الخلل يلحق المنهج الذي تبرهن عندي –في كل كتاب- بمئات الأمثلة، وهو واضح في (الكتاب الأول): «ترجمة السراج البلقيني» و(الكتاب الثاني): «ترجمة جلال الدين البلقيني» كلاهما لصالح، ولا يمكن المنازعة فيما سقته من أمثلة؛ لأن التحقيق في كل من الكتابين قام على أصل خطيٍّ واحدٍ لا ثاني له!

تأمل معي بقية هذه الأمثلة التي نختم بها الكلام على هذا المحور:

٢٩. (ص١٤٦ س٦): (يكون الذي (يقف) عليه قادرًا على الفسخ)، وصواب (يقف) : (نقص).

٣٠. (ص١٤٧ س٤): (صاحب (المباع))، وصواب: (المباع): (المتاع).

٣١. (ص١٤٧ س١١): (لا تتفقان)، رسمها –وهو الصواب-: (تجتمعان).

٣٢. (ص١٤٩ س١٨-١٩): (أنَّ (تعذُّر) الإرث سبب سابق)، وصواب (تعذر): (تقدير)، ولا يستقيم المعنى إلا به.

٣٣. (ص١٥٠ س٢): (شهادة (فسق) الأخ)، صواب (فسق): (عتيق).

٣٤. (ص١٥٠ س١١ و١٣): (بغير) في الموطنين؛ تحريف قبيح عن (تعيُّن).

٣٥. (ص١٥١ س٩): (إلا صداق)، صوابه: (الإصداق) فلا معنى للاستثناء في السياق!

٣٦. (ص١٥٥ س٤): (لكونه)، صوابه: (لمكونه).

٣٧. (ص١٥٦ س٩): (صوابًا لوجه الله)، صوابه: (صوابًا إن شاء الله).

٣٨. (١٥٧ س١٢): (مع القرض)، صوابه: (وقع القرض).

٣٩. (ص١٥٧ س١٤): (فلم يختلف)، صوابه: (فله تحليف).

٤٠. (ص١٥٨ س١): (على التحقيق)، صوابه: (على المستحقين).

٤١. (ص١٥٨ آخر سطر): (بعد ثلث المثل)، صوابه: (تلف المثلي).

٤٢. (ص١٥٩ س١): (تعتبر صحته)، صوابه: (تعتبر قيمته).

٤٣. (ص١٥٩ س٢): (فإنه يجب فيها)، صواب (فيها): (قيمتها).

٤٤. (ص١٥٩ س١٦): (صاحب القابض)، صوابه: (صاحب الفائض).

٤٥. (ص١٦٠ س٧): (في الضد)، صوابه: (في العقد).

٤٦. (ص١٦٠ س١١): (أردت نقدها)، صوابه: (أردت قدرها).

٤٧. (ص١٦٠ س١٦): (ذلك الزمان لصلاحية اللفظ ، فإن الذي استقر)، وعلق في الحاشية الأولى، على (لصلاحية) بقوله : «في الأصل: (لصالحية) وهو تصحيف، وصوابه ما أثبتناه»!

قال أبو عبيدة: لا داعي لهذا التسويد، و(لصالحية) التي في الأصل هي الصواب، و(فإن) خطأ، صوابها: (فكأن الذي استقر).

٤٨. (ص١٦١ س٢): (يؤدي)، وعلق في الحاشية الثانية: «تحرف في الأصل إلى (سويدي)»!

قال أبو عبيدة: ليس كذلك! بل في الأصل (مؤيدي) وهو الصواب.

٤٩. (ص١٦٣ س٦) نقل عن «الأم» قوله: (قوِّمت الإبل)، وعلق في الحاشية الثانية: «في الأصل: (قوم) والتصويب من «الأم»».

قلت: هي في «الأم» (٧/ ٢٨١-ط الوفاء) كما في الأصل، فلا داعي لهذا التسويد.

٥٠. (ص١٦٣ س٧): (وقال في ترجمة (إعواز الإبل) إلى ذكر)، وصواب (إلى): (لَّما).

٥١. (ص١٦٧ س١٣): (تخلى) -بالخاء المعجمة-، وصوابها: (تحلى)، وجوَّدها الناسخ بوضع (ح) تحت حرف الحاء، وما بعده يدل عليه.

٥٢. (ص١٧٢ س٦): (على القول (باستحقاقها) وعلى القول المرجوح بوجوبها)، وصواب (باستحقاقها): (باستحبابها) والسياق يدل عليه.

٥٣. (ص١٧٤ س٣): (في المنكر)، صوابه: (في كل منكر).

٥٤. (ص١٧٧ س١): (شارحه الإسفراييني)، صوابه: (شارحه الأصبهاني).

٥٥. (ص١٧٧ س١٠): (فالمعلق)، صوابه: (فلا يخلو).

٥٦. (ص١٨١ س٣ و٨ مرتين): (الإنسان)، هكذا تحرفت في ثلاثة مواطن، وصوابها: (الإشارة).

فهذه مع المواطن السابقة (ستة وتسعون) موطنًا، وقع فيها تحريف وتصحيف، ورسم كثير منها بعيد عما في الأصل، وإن لم يكن السبب ما احتملته، وأفصحت عنه سابقاً، فلا أدري ما هو!

ولكن يتضح للمتمعِّن أن **قلمًا جريئًا أعمل صاحبه فيه هدم ما في النص، وتجرّأ عليه، والعجب أنه أظهر هذه الجرأة بحُجَّة التصويب، وبيان الخطأ والتصحيف.**

وأراني مضطرًا وأنا بهذا الصدد أن أكشف عن أخطاء فادحة، هي في الأصل الخطي توافق ما في المصادر، ومع هذا فقد وقعت في المطبوع على أبعد رسم، واستحالة تناسب المعنى مع ما أُثبت؛ وهذه عدة أمثلة على ذلك:

١-(ص١٨١ س١٤): (وضع للمفهوم الجلي)، وصواب (الجلي): (الكلي) كما في الأصل و«نفائس الأصول» (٤/ ١٧٥٨)؛ إذ نقله المصنف عن القرافي، وفي تتمة الكلام ما يدل عليه، بل ختم النقل بالتصريح به.

٢-(ص١٨٢س١): (ليس له قدر حسي)، وصواب (قدر): (قيد) كما في الأصل والمصدر السابق.

٣-(ص١٨٢ س٣): (لتكون هي أعيان)، وصوابه: (لتكريره في أعيان) كما في الأصل والمصدر.

٤-(ص١٨٢ س٥): (لُمنكِره)، وصوابه: (للنكرة) كما في الأصل والمصدر.

٥-(ص١٨٤ س١٥): (والفرق هو من)، والصواب: (والفرق بينه وبين) كما في الأصل و«المطول» (ص٦١ ط التركية سنة ١٣١٠هـ).

٦-(ص١٨٦ س٤): (من أقاربه)، صوابه: (من المغاربة) كما في الأصل.

٧-(ص١٩٠): (عندي عُكَّة من عسل)، وعلق في الحاشية الرابعة: (في الأصل: «عندي بمكة عسل»، والتصويب من «الطبقات الكبرى»).

قال أبو عبيدة: في الأصل: (عندي عكة عسل)، فلا خطأ ولا غلط، وهذا من اللغو؛ بل اللغط.

٨-(ص١٩٢ س١٩): (كيف لم (يقل)...)، وصواب (يقل): (يؤول).

٩-(ص١٩٢ آخر السطر): (التسمية)، صوابه: (القسمية).

هما هكذا في الأصل، وراجع «التذييل والتكميل» (٣/ ٧) و(٢/ ٢٥٦)، وعنه ينقل المصنف.

١٠- (ص١٩٣ س١): (قد نص)، صوابه: (قد تعقب).

١١- (ص١٩٤ س٦): (فإن قلنا: هل)، صوابه: (قلت: لعل)، كذا في الأصل و«التذييل والتكميل» (٣/ ١٣).

١٢- (ص١٩٥ س١٤): (فأشبهت)، صوابه: (فأشبعت الفتحة فصارت ألفًا)، والسياق يدل عليه.

١٣- (١٩٦ س٦): (محل خبر)، صوابه: (محل جرٍّ).

١٤- (ص٢٠٠ س١٠): (وقد تضاف هنا)، صواب (هنا): (بينا)، والمبحث فيها وحولها.

١٥- (ص٢٠٠ آخر سطر): (إضافته إلى مفرد)، وعلق في الحاشية الثانية: «في الأصل: (الجنة)، والتصويب من «همع الهوامع» (٢/ ٢٠٧)»!

قال أبو عبيدة: في الأصل (الحثث)، وهي كذلك في «التذييل والتكميل» (٧/ ٣٠٦).

١٦- قال على إثر ما سبق: (غير مصدر وكذلك لا يجوز في الجملة)، وعلق في الحاشية الثالثة فوق (مصدر): «في الأصل: (والحكم)، والتصويب من «همع الهوامع» (٢/ ٢٠٧)».

قال أبو عبيدة: ليس كذلك، وصواب (مصدر): (والحكم)، كذا في الأصل والمصدر الذي نقل منه وهو «التذييل والتكميل» (٧/ ٣٠٦)، وقوله: (في الجملة) تحريف قبيح، ولا معنى له، وصوابه: (في الجثة) ، ولا صلة لما في «همع الهوامع» بما نقل في الموطنين!

١٧- (ص٢٠٥ س٥): (لنا حجة)، في الأصل –وهو الصواب-: (مشاححة)، وغيَّر ولم يعلق!

١٨- (ص٢٠٥ س١١): (واللام الجنسيين)، صواب الكلمة الأخيرة: (الجنسيتين).

١٩- (ص٢٠٥ س١٤): (وعلى ذلك يحققون)، وفي الأصل بدل (يحققون): (حمل المحققون).

٢٠- (ص٢٠٦ س١٢): (لوجود ماهية) وعلق في الحاشية الثانية: «في الأصل: (ما هو)، وهو خطأ، والتصويب من المصادر».

قال أبو عبيدة: نعم؛ في الأصل: (ما هو)، ولكنه صواب، وليس بخطأ، وهو كذلك في «التذييل والتكميل» (٢/ ١٨٠)، ومنه ينقل المصنف.

٢١- (ص٢٠٦ س١٣): (المفرد الكلي)، وعلق في الحاشية الثالثة: «في الأصل: (كليًّا)، ولا يصح في هذا السياق، والتصويب من المصادر، وينظر...).

قلت: في الأصل (كلي) وليس (كليًّا)، وهو يصح في سياقه، وهو كذلك في كلام منشئه الذي نقل عنه المصنف؛ وهو أبو حيان، وكلامه في «التذييل والتكميل»

(١٠٨/٢)، وعليه لا داعي للتسويد السابق، والعجب من الرجوع إلى المصادر، ونبذ المصدر الذي نقل منه المصنف.

* **التصحيف والتغيير والتبديل في الشِّعر**:

خص المؤلِّف (القسم الثاني) من «الترجمة» لـ (ذكر ما أُنشد في حياته)، وساقها مرتبة قوافيها على حروف المعجم.

وفي هذا القسم -وهو واسع يقع من (ص٢١١-٣٧٣)- ما وقع في الذي قبله؛ وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

١. (ص٢١٢ س١١): (يَلِج)، صوابها: (يَلُحْ).

٢. (ص٢١٣ س١): (فَلْتَعْنُ) كذا ضبطها، وهي من (عَنَو)، والاسم منه (العَنْوة) وهو القهر، والأنسب (فَلْتُعْنَ) من (عَنَا)، و(اعتنى به)؛ أي: اهتم، و(له) هنا بمعنى: لأجله.

٣. (ص٢١٤ س٣) : (وغرَّبا)، وفي الأصل: (ومغربا) وهو الصواب.

٤. (ص٢١٤ س٥): (سُمن)، صوابه: (شِمْنَ)، وفسَّرها في الحاشية خطأً.

٥. (ص٢١٤س٧) لم يفهم المراد من البيت؛ وهو:

نتاجُ حروفٍ قد رُفِعْنَ والنَّدا ... إذا أفْرَدْتَ ما هِبْنَ في السَّير مَرْهَبَا

علق في الحاشية الرابعة: «كذا في الأصل: (رفعن) ومعه يختل الوزن، ولعله: (ترفَّقْن)».

وهذا خطأ في المعنى، وكلام الشاعر جاء بتمثيل رفعة مكانته، برفع آخر حروف اسمه المفرد، إذا ما ناديتَه بأداة النداء، فيكون الإعراب (يا صالحُ): منادى مفرد مبني على الضم، والمفرد هو ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، وهو قوله: (إذا أفْرَدْتَ).

٦. (ص٢١٥ س٩): (وتلْثُم) بضم الثاء المثلثة من (لَثَم) (يلْثِم) بمعنى: كسر، ولا يصح هنا معناه ، وإن كان (لثِم) –بالكسر– فلا يصح –أيضًا–؛ لأنه بمعنى: (قبَّل)، والصواب في رسمها: (تلتمُّ) بالتاء المثناة، الفوقية، وبه يصح المعنى.

٧. (ص٢١٥ س١٤): (ومن إن يُفِدْ بالعلم فالفُوهُ)، وصواب (يُفِد): (يَفُهْ)، و(الفُوهُ) –بضم الفاء– يعني: الفم، ويلزم منه الجمع بين (أل) التعريف والضمير المضاف إليه، وهذا ممتنع في اللغة، والصواب: (الفَوهُ) بفتح الفاء.

٨. (ص٢١٥ س١٥): (مصِحٌّ)، صوابه: (فصيحٌ).

٩. (ص٢١٦ س٤): (ماله)، صوابه: (ناله).

١٠. (٢١٦ س٥): (أمواه)، صوابه: (أفواه).

١١. (ص٢١٦ س٨): (بأورى... خدْر)، وعلق في الحاشية: «كلمة مشكلة، رسمها: حدريات»! صوابه: (بأمداحه ربَّاتُ خِدْرٍ وما سبا).

١٢. (ص٢١٦ آخر سطر): (نَمَيت)، صوابه: (نلْتَ).

١٣. (ص٢١٧ س٤): (وكلي)، صوابه: (ولكن).

١٤. (ص٢١٧ س٦): (بحر)، صوابه: (نجم)، وهو أنسب للسياق.

١٥. (ص٢١٧ س١١): (يأتي)، صوابه: (بابن).

١٦. (ص٢١٨ س٨): (أموالهم)، صوابه: (أمواله).

١٧. (ص٢١٨ س٩): (تَصيَّر من بلواه)، صوابه: (تُصيِّر من ناوأه).

١٨. (ص٢٢٠ س٣): (صفوٌ)، صوابه: (صفَّق).

١٩. (ص٢٢١ س٥): (لنا)، صوابه: (إذا).

٢٠. (ص٢٢١ س١٤): (ماذا)، صوابه: (يا ذا).

٢١. (ص٢٢١ آخر سطر): (مقلوبة)، صوابه: (مقلوبهُ).

٢٢. (ص٢٢٢ س٩): (فيه منتظمٌ)، صوابه: (منه منتظمٌ).

٢٣. (ص٢٢٣ س٨): (بعد ستركم)، صوابه: (بعد سرِّك قُمْ).

٢٤. (ص٢٢٦ آخر سطر): (كُرَبِ)، صوابه: (كَرَبِ)، والجمع (كُروب)، والاسم (كَرْب).

وضبطها (كَرَب) أحسن من (كُرَب)، فنكون حركنا الساكنة بحركة الحرف الذي قبله لضرورة الشعر، ولا داعي لضم الكاف، وهي في اللغة مفتوحة.

٢٥. (ص٢٢٧ س٦): (جَدَّ)، صوابه: (حَلَّ).

٢٦. (ص٢٢٧ س٦): (شكرتُ)، صوابه: (سَكَّرتِ).

٢٧. (ص٢٢٨ س٣): (نشَّاتُ)، وعلق في الحاشية الأولى: «كذا في الأصل، ولعلها: (نَشْوات)»!

الصواب هو ما في الأصل، وضبطها بإسكان الشين يستقيم الوزن به، وخطؤه في الضبط هو الذي جعله يفضل (نشْوات) على (نشَّات) بالتشديد!

٢٨. (ص٢٢٨ آخر سطر): (قد يُسافله)، وعلق في الحاشية الثانية: «كذا في البيت»!

قلت: نعم؛ لأن (يسافله) لا معنى لها، وهو تحريف قبيح عن (قد سبا فله).

٢٩. (ص٢٢٩ س٥): (بقيت)، صوابه: (بُنيت).

٣٠. (ص٢٣١ س١): (السلامات)، صوابه: (والسلافات).

٣١. (ص٢٣٣ س١): (باقيه مهارات) وأثبت في الحاشية الأولى ما رسمه: «(باقية مهاراتُ) كذا»، يبدو هكذا قرأها في منسوخة الأصل، والذي في الأصل: (ما فيه ممارات)، وما أثبته وسوَّده لا داعي له.

٣٢. (ص٢٣٣ س٤): (فيها لكم)، وعلق في الحاشية الثالثة: «في الأصل: (لي) وأصلحناها».

قال أبو عبيدة: لماذا الإصلاح؟! والأحسن (لي)؛ إذ المعاني له في ذهنه جُمعت، لا في أذهانهم، والمدح لهم.

٣٣. (ص٢٣٤ س٨): (أخذ التنائي عُدَّةً)، وكتب على الكلمة الثانية (الحاشية الثالثة)؛ وهي : «(أخذ التنائي) كذا! وقد وقع عليهما شيء من الطمس والتنائي: هو البُعد».

وعلى الكلمة الثالثة (الحاشية الرابعة)؛ ورسمها: «في الأصل رسمها:(عدتا)»!

قلت: في الأصل (أحد الليالي عدَّتا)، وهذا التسويد بسبب عدم إحسان قراءة ما في الأصل أو اعتماد المنسوخة عنه، ولو أنه قرأه على وجه الصواب لحذف كثيرًا من التسويدات التي لا معنى لها.

٣٤. (ص٢٣٨ س٧): (إذ)، صوابه: (لو).

٣٥. (ص٢٣٨ س١٣): (بالهدى عثراتها)، وأثبت في الحاشية: «الأصل: (بالهدى من عثراتها) وأسقطنا (من)».

قال أبو عبيدة: لم يفصح عن سبب ذلك، ولا داعي للإسقاط!

٣٦. (ص٢٣٩ س٤): (إلا بعد الله)، صوابه: ما في الأصل (إلَّاك بعد).

٣٧. (ص٢٣٩ آخر سطر): (لملكك)، صوابه: (لأهلك)، ولا يستقيم المعنى إلا به.

٣٨. (ص٢٤٢ س١): (سلمت)، وعلق في الحاشية الأولى: «(سلمت) منا، وفي الأصل: (سما)!» كذا فيه!

قال أبو عبيدة: والأحسن (سماءُ)، وهي مناسبة لما في البيت (انفطرت... وانتثرت) ولا داعي لهذا التسويد.

٣٩. (ص٢٥١ س١): (نضار داءٍ سوادٍ)، وعلق في الحاشية الأولى على الكلمة الأولى: «(النضار): الخالص من كل شيء»، وعلق على الكلمة الثانية: «(نصار داء) كذا في الأصل! ولا معنى له مناسبًا للسياق»!!

قال أبو عبيدة: في الأصل: (نضارداءُ سوادٍ) أي: ذهب لونه، والقصد: أن سواد شَعْرِه ذهب وابيضَّ حزنًا على فقده، فالمعنى على القراءة الصحيحة لما في الأصل

مناسب للسياق، وأُتي المحقق من عدم قراءته الصحيحة لما في النص! وبسببه كثُرت التسويدات التي لا داعي لها.

٤٠. (ص٢٥١) آخر سطر:

فساير الناس إنْ جارَوْك شوطهم ... إذْ أنتَ تخطو يا كهفَ الأنام وَرَا

وعلق في الحاشية السادسة: «(شوطهم)! كذا، والمعنى غير ظاهر»!

قال أبو عبيدة: بل ظاهر، والمعنى الذي يظهر من (الشوط) هو قدرُ الجري، فيطلب منه أن يتلطف في المشي حتى يدركه الناس، والقصد: السيادة والعلم.

٤١. (ص٢٥٥) آخر سطر:

تَغْدو إليه خِماصًا لابسين ... نعودُ منه بطانًا من قِرَاه عُرا

وعلق على (قذى) في الحاشية السادسة بأربعة سطور، قال في أولها: «كذا في الأصل، ولا يتبين لها وجه هنا، إلا أن يكون من جملة تصحيفات أو تحريفات الناسخ»!

وعلق على (قِرَاه) في الهامش السابع: «في الأصل: (قذا)، فأصلحناها، وزدنا هاء الضمير».

قال أبو عبيدة: القراء في غنية عن جميع هذا التسويد، وما في الأصل صحيح، ووجهه ظاهر، وقوله: (من قذى عُرا) أي: عراة من العيوب، نأتي وقت الغداة متلبِّسين بالعيوب، فنرجع وقد أشبعنا وزالت عيوبنا، لما سمعناه من العلم والنصيحة.

وآفة المحقِّق أنه لم يدرس النسخة التي بين يديه، ولم يعطها حقها اللائق بها، فتجرّأ عليها شديدًا، وعيث بها كثيرًا.

٤٢. (ص٢٦٠ س٥): (ثم ارتجى بعسى)، وعلق في الحاشية الأولى: «كذا، ولعله: (ثم ارتجوْ بهُدى)».

قال أبو عبيدة: بل الأحسن (عسى) لمناسبتها لفظ (عيسى)، كما ناسب بين (ودّ) و(داود)، و(بخور) و(بخارى)، و(السلام) و(مسلم)، في الأبيات التي قبلها.

والحمد لله لم يغيِّر هذه المرة ما في الأصل، واكتفى بتسويد لا داعي له.

٤٣. (ص٢٦٤ س١١):

عبدٌ لها وَهْي بالهِجْران تُتْلِفُني   هل ذا دلالٌ و[ذا] الأذى من البَطَرِ

وعلق في الحاشية الأولى على[ذا]: «زيادة منا، ليستقيم الوزن».

قال أبو عبيدة: لو أصاب في قراءة الأصل ما احتجنا لزيادته؛ وهي غير جيدة، والوزن يستقيم بدونها، وصواب العجز هكذا: (هل ذا دلالٌ وإلَّا ذا من البَطَر).

٤٤. (ص٢٦٤ السطر قبل الأخير): (بافتتان غير منقبر)، تحريف لا معنى له، وصوابه: (يا قتيلًا غيرَ مُنْقَبِرِ).

٤٥. (ص٢٦٩ س٨): (قاضي القضاة اسْمَعَنْها)، وعلق في الحاشية الثانية: «في الأصل: (واسمعها) وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه مصححًا».

قلت: في الأصل: (اسمعْها) دون الواو، وهي صحيحة، ولا داعي لهذا التسويد.

٤٦. (ص٢٨٠ س٦):

زِنُوا القريحات الذين لكم أَتَوْا   بمدحٍ أَعُزْنا أم لذلك عازُوا

وعلق في الحاشية الثالثة: «إلى هنا مختل الوزن (البيت)»، وقصده هنا: (القريحات)، وفي الأصل: (لقريحات)، والبيت صحيح الوزن (طويل)، ولا داعي لهذا التسويد.

٤٧. (ص٢٨٤ س١): (في علوم الدين)، صوَّبها ناسخ الأصل –والمفروض أنه المعتمد عنده– في الحاشية: (في أصول العلم)، وأهمل المحقِّق ذلك.

٤٨. (ص٢٩٨ س٣): (ذاك المحرر)، وعلق في الحاشية: «في الأصل: (ذلك)، وبه يختل الوزن».

قال أبو عبيدة: في الأصل: (فلَكَ)، والوزن صحيح، وهو من الأدلة الإضافية على اعتماد المحقِّق على المنسوخ عن الأصل! لا الأصل، والله أعلم.

٤٩. (ص٢٩٩ س١١): (إذا ضاق دومي)، وعلق في الحاشية الرابعة: «(دومي) كذا»!

قلت: لا فائدة منه، في الأصل: (ذرعي)، وهي واضحة فيه، فلماذا هذا التسويد؟!

وهناك أخطاء أخرى في الأشعار، اقتصرتُ على ذِكر (أول) خمسين خطأً إلا واحدًا!

ومما لا ينبغي أن يفوت التنبيه عليه أنه ترجم للشاعر الأديب (زين الدين عبدالرحمن) بابن محمد الحنفي القاضي الأديب (ت٨٥٦هـ)!

والصواب: أنه عبدالرحمن بن أحمد بن عمر القمني الشافعي (ت٨٦٠هـ).

وكذلك التنبيه على تغيير كثير في بعض الأبيات؛ مثل (ص٣٥٢) آخر بيت:

ما دامت الورق في رقصٍ على وَرَقٍ   وما ترنَّح في الأشجار أغصان

وصوابه:

وما قامت الوُرْقُ في روضٍ على وَرَقٍ   وما ترنَّح في الأسحار أغصانُ

* عودة إلى الكلام على الخلل في منهج التحقيق:

حوت هذه «الترجمة» عدة رسائل للجلال البلقيني – وهي ستة–، ومما يؤخذ على هذه الطبعة منها عدم إبرازها، ولا الإشارة إلى ذلك، وكان ينبغي إظهارها على الغلاف.

ومن الخلل المنهجي الذي تفرَّع عنه الجرأة على النص، وسهولة تخطئة ما في الأصل: عدم دراسة النسخة، وإدراك أهميتها، والترجمة لناسخها، وعدم الأناة في دراستها، وعدم الجرأة في بيان عدم مقدرة المحقق على قراءة حواشيها، وإظهار النقص الذي فيها، بل جَهِدَ هو أو الناشر على إخفاء ذلك بالتصرُّف المتقصَّد، كما سبق أن بيَّناه؛ وهو -في أحد مَوضعيه- (ص٢١٠) ففيها (س٥): (حكمه/ فأصبحنا ثاني شهر شوال)، وعلق في الحاشية الأولى على (فأصبحنا): «بعده في الأصل كلمة لم نتمكن من قراءتها على وجهها الصحيح».

قال أبو عبيدة: هي (بلبيس)، ولكن بعد (حكمه) -وهي آخر كلمة في اللوحة- وقبل (فأصبحنا) **لوحة ساقطة بتمامها أو أكثر**، وكلمة (بلبيس) التي لم يتمكن من قراءتها هي أول كلمة في لوحة أخرى، وليست متتابعة مع اللوحة التي قبلها، كما ظهر لنا في صورة المخطوط التي سبق أن أثبتنا مصوَّرتها، والله الواقي والعاصم.

وفي الصفحة نفسها (س١٤): (سنة أربع وعشرين إلى أن توفي -رضي الله عنه-)، وقوله (إلى أن) ليست في الأصل، وفيه بدلها (وثمان مئة)، وأسقط (فيها) بعد (توفي).

وفي الصفحة نفسها (س١٦): (شمس الدين ابن الحنفي)، وفي الأصل: (شمس الدين الديري الحنفي).

والعجيب أن النسخة -لعلها أصل المصنف، وقامت قرائن قوية عندي على هذا- تخللها (ق٨٨/ ب - ٨٩/ أ) و (ق ١٠٠/ ب-١٠٢/ أ) **فتاوى مهمة جدًّا للجلال البلقيني**، واكتفى المحقق بعد الفراغ من (ق٨٨/ ب) في (ص٣٤٢) الحاشية (١) بقوله:

«وقع بعده فقرة مقحمة ليس ترتيبها هنا قطعًا، وإنما جاءت في ورقة مفردة، فوُضعت -خطأً- هنا، وهي بخط مغاير، وقد اشتملت على مجموعة من المسائل سلف جميعها مفرقًا فيما مضى، وآثرنا حذفها»!!

قال أبو عبيدة: خجل المحقق أن يقول: لم أحسن قراءتها، فقال: «سلف جميعها مفرقًا فيما مضى»، ولم تمضِ منها مسألة، وقوله: **(وآثرنا حذفها)؛ ينبغي أن تذكر في جمع (فتاوى الجلال)، ولا سيما أن المشروع (المكتبة البلقينية)، وهذه من ضمنه**، ولا سيما أن في «مجموعة الرسائل البلقينية» وهي (المجلد التاسع) -قبل الأخير- من المجموعة (ص٢٠٣-٢٥٠): «مجموع من فتاوى الجلال البلقيني» جمع الدكتور أمجد رشيد وترتيبه، ولو وقف على هذه المجموعة فرح بها، وزادت فتاوى الجلال كثرة وأهمية! والعجب من الجامع خلطه الشديد الكثير بين «فتاوى الجلال» و«فتاوى أبيه»، وسيأتي توضيحه عند الكلام على «التجرد والاهتمام».

ونقل الدكتور أمجد (ص٢٢١-٢٢٢) مسألة (٢٠) من هذه «الترجمة» بواسطة «قطع المجادلة» للسيوطي، ولذا أقول -وقلت في مرات عديدة-: يا ليت محقِّق المجموعة كان واحدًا، لما فاته هذا الخير، وما وقع هذا الخلل، وسيأتي التنبيه على مثله في عدة مواطن! والنسخة بخط ابن قمر، وهو من العلماء المعروفين.

وأما الفتاوى التي في آخر النسخة (ق١٠٠/ب-١٠٢/أ) فحُذفت دون أدنى إشارة من محقِّق «الترجمة».

وكذلك الفوائد التي على الغلاف، نقلها الناسخ عن شيخه ابن حجر، وهي مهمة جدًّا في تحديد السنوات التي تولى فيها عبدالرحمن البلقيني منصب قاضي قضاة الشافعية في الديار المصرية.

وكذلك ترجمة بدر الدين محمد شقيق الجلال في (ق٩٩/ب) -آخر ورقة من المخطوط-.

وكذلك (ق١٠٠/أ) وفيها إجازة ابن حجر إلى ولي الدين البلقيني، وفيه قصة طريفة وحكاية نادرة لم أظفر بها في غير هذا المحل بين السلطان برقوق بن آنص والجلال البلقيني.

ويتفرع على عدم الدراسة المهمة للأصل الذي اعتمده: إهمال أشياء مهمة؛ مثل ذاك التملك المهم للمخطوط، وهو موجود في (ق٩٩/ أ).

ولم يلتقط المحقق الفوائد التي تخص الجلال البلقيني، ولا «فتاويه» النادرة فيها، وما أشار لذلك، **وطوى النظر فيها بشيء توهَّمه أنها سلفت جميعها مفرقة!**

وهـذا الفَـوت في دراسـة المخطـوط وعـدم الوقـوف علـى مزايـا النسـخة أو عيوبهـا؛ ممـا يقلِّـل جـودة العمـل كـثيرًا، ويجعـل المحقـق يخلـط ويخـبط، ولا يقـدِّر الـذي بـين يديـه علـى الوجـه الـذي ينبغـي، ولهـذا تهـوَّر المحقـق مـرات؛ فخَطَّـأ الناسخ، وغيَّر وبـدَّل في الأصـل علـى الوجـه الـذي سـنح في بالـه، وخطـر في خيالـه، وضـرب صـفحًا عـن نقـص طويـل جـدًّا اسـتغرق –علـى الأقـل- لوحـة بتمامهـا في مـوطنين؛ وهمـا بـين يديـه، ولم يشـر إلى ذلـك، بـل غطَّـاه؛ لأنـه سَـوءة ظهـرت لـه فتغافـل عنهمـا، ولم يفصـح كـذلك عـن المـواطن الـتي لم يحسـن قراءتهـا، وتعامـل معها بمنهج غير علمي في التحقيق، تعوزه الأمانة والدقة.

لو كان الخلل في مواطن لم يحسن قراءتها، واجتهد في ذلك، ولم ينل الأجرين؛ لكان الخطب سهلًا، وقلَّ أن يسلم من هذا أحد من المحققين.

*** نشرتنا من هذه «الترجمة»**:

كنت قد فرغتُ من تحقيق هذه «الترجمة» والتي قبلها، ووقفتُ على خبايا النسخة المعتمدة في تحقيق كل منهما، ودرستهما وبحثتهما جيدًا، فلما وقفتُ على طبعة أروقة منهما تأسفتُ شديدًا على الطريقة التي سلكها المشرف على التحقيق!

اعتمدتُ في تحقيق هذه «الترجمة» على **الأصل الذي بخط ابن قمر**، ودققتُ فيه، وتبيَّن لي ما أثبته في جميع المخطوط، واستفدتُ من الفوائد الجانبية، ودرستُها في أماكنها من مشروعي في خدمة تراث شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وولديه الجلال وعلم الدين، فألحقتُ فتاويه في هذه النسخة إلى جمعي لـ «فتاوى الجلال»، وسيأتي التعريف

بها في محله، وسقتُ إجازة ابن حجر عند ترجمتي لولي الدين البلقيني في كتابي «بيت البلقيني».

ولم أقنع بأصل «الترجمة»[1]**، وإنما اعتمدتُ ثلاثة أصول أخرى مساعدة**، حوت بعض مادة هذه «الترجمة»، فاستعنتُ بها في ضبط النص، وقراءة ما في الأصل على وجه يقطع كل لَبس، ويزيل كل احتمال.

وأنوِّه أخيرًا ببعض الأخطاء التي وقعت في التعليق على «الترجمة»، **لأدلل على العجلة في العمل، وعدم الأناة والتجويد!**

*** أخطاء وقعت للمحقق**:

لم أتتبع هذا النوع من الأخطاء، وإنما هي مواطن فرضت نفسها للتدليل على عدم التجويد في التحقيق، وسبب ذلك - فيما يبدو - العجلة في النشر:

١. (ص٨٦ هامش ١) وثَّق من «الحاوي الكبير» (١١/ ٣٠١) للماوردي، وركَّبه على نقل من «الحاوي الصغير»، والسياق الذي قبله يدل عليه.

٢. (ص١١٦ هامش ١) ركب على قول المصنف: «وأما صاحب «الكفاية»» حاشية فيها: «يعني: ابن الرفعة في كتابه المسمى «الهداية في أوهام الكفاية»».
قلت: «الهداية» للإسنوي، ولم يوثق النص -ومثله كثير جدًّا-، وهو في «الكفاية» (٩/ ٤٦٦-٤٦٧).

٣. (ص١١٩ هامش ٣) عرف بـ (ابن النقيب) مؤلف «تلخيص الكفاية» بأنه العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر بن إبراهيم الدمشقي، له ترجمة في «معجم الشيوخ» للسبكي (١/ ٣٨١).

---

(١) هنالك نسخة أخرى مهمة من هذه «الترجمة»، ما زالت المحاولات قائمة على تحصيلها على الرغم من الصعوبات الشديدة، فأسأل الله أن ييسِّر لي تحصيلها.

قال أبو عبيدة: لم يذكر أحد في ترجمته هذا الكتاب، لا التاج السبكي ولا غيره، وهو معروف بـ (ابن النقيب).

ومؤلف «تلخيص الكفاية» ابن النقيب، وهو غير المزبور، وإنما اسمه: أحمد بن لؤلؤ بن عبدالله الرومي القاهري، شهاب الدين أبو العباس (٧٠٢ - ٧٦٩هـ)، ترجمه الإسنوي في «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٨٩ - ٢٩٠) وابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/ ٢٨٢).

(**ملاحظة**): وقع اضطراب قديمًا في المراد بـ «الكفاية» التي اختصرها ابن النقيب، وصنيع الجلال البلقيني هنا يفيد أنها «الكفاية» لابن الرفعة[1]، ووقع حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٤٩٨) ، وتبعه الزِّركلي في «الأعلام» (١/ ٢٠٠)، وكحالة في «معجم المؤلفين» (٢/ ٥٥) فزعموا أنها اختصار لـ «الكفاية» للصيمري السهلي الجاجرمي! وهو في مجلدة واحدة، واسم المختصر: «تسهيل الهداية وتحصيل الكفاية»، وهو في (ست مجلدات)، وهذا الحجم يُبعد أن يكون المراد بـ «المختصر» للجاجرمي، وهو في مجلد واحد! فتأمل!

و«تسهيل الهداية وتحصيل الكفاية» -الذي هو «مختصر لكفاية ابن الرفعة»- مذكور لابن لؤلؤ في بعض مصادر ترجمته؛ مثل: «العقد المذهب» (٤٠٦)، و«الدرر الكامنة» (١/ ٢٣٩) -ففيهما: «اختصر الكفاية»-، و«إيضاح المكنون» (١/ ٢٨٩)، وغيرها.

(١) جعل البحَّاثة اليمني الأستاذ عبدالله الحبشي في «جامع الشروح والحواشي» (١٤٧١/٣) كتاب ابن الرفعة «شرح الكفاية»، وذكره تحت (الكفاية) للجاجرمي، ثم جعل «تسهيل الهداية» -ونسبه لابن لؤلؤ على الجادة- مختصرًا له، ثم ذكر «الكفاية» لابن الرفعة فيه (٦٥٦/١) تحت (التنبيه)، وأعاد -أيضًا- (٦٥٧/١) ذكر «تسهيل الهداية»، وهذا هو الصواب.

و«تسهيل الهداية» له نسخ عديدة، وجميعها معزوة لابن لؤلؤ (ت٧٦٩هـ)، ومذكور له في «الفهرس الشامل» (٢/ ٥٦٩-٥٧٠) رقم (٨٣٥) أربع عشرة نسخة خطية.

بقي التنبيه على خطأ الرشيدي في «حواشيه على نهاية المحتاج» (١/ ١٦٠) حيث توهم أن «مختصر الكفاية» هو المذكور عند المحقق؛ إذ عيَّن تاريخ وفاة ابن النقيب بليلة الجمعة شوال سنة خمس وأربعين وسبع مئة، وفاته أنه لابن لؤلؤ، وهو الذي أومأ إليه العلَّامة ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج» (٤/ ١١).

٤. (ص١٦١ هامش ٥): «كما في «فتح العزيز» (٨/ ١٤١) و«الشرح الكبير» (٦/ ٧٠)» انتهى، والمعزو إليهما كتاب واحد، وله الاسمان المذكوران، والعزو لا يصلح للموطنين السابقتين، وإنما هو فيه (١٠/ ٣٢٦).

٥. (ص١٦٨٠ هامش ٣) تكرر العزو لـ «الشرح الكبير» (٦/ ٣٦) و«فتح العزيز» (٦/ ٣٦) والعزو خطأ فيهما، وكذلك وقع في (ص١٦٩) هامش (١) و(٢) و(٣)، و(ص١٧٠) الهوامش (١) و(٢) و(٣).

وهذا من العجلة وعدم التدقيق!

* الجديد في ترجمة الجلال البلقيني:

نظرتُ في مصادر ترجمة الجلال البلقيني فيما وصلت إليه يدي من المطبوع والمخطوط، وجهدتُ في إضافة الجديد على «الترجمة» التي جمعها له أخوه صالح؛ إذ وجدته لم يستوعب أسماء الشيوخ ولا التلاميذ ولا المؤلفات، وظفرتُ بتقاريظ للجلال البلقيني على بعض الكتب، مع عدة إجازات، وثبت مسموعات، وعدة تحقيقات خصصتُها بدراسة مستقلَّة، سميتها «الفوائد المعلمة بفروع الترجمة»[(١)]، وهي موزعة بين الجمع والتحقيق، والجامع لها أنها تخص ترجمة الجلال البلقيني، وفيها زيادة على ما جمعه أخوه صالح في الكتاب الذي هو محل النقد في طبعته المشار إليها، والحمد لله على ما يسَّر وأعان.

(١) العنوان للجلال، ويريد بـ «الترجمة»: «ترجمة أبيه»، فاستفدته منه، وأخذته عنه، وجعلته فيه، وفاءً لحقِّه، واستكمالًا لما فات من ترجمته.